جمعية الاقتصاديين البحرينية

يناير ٢٠٢٢

استبيان خبراء الاقتصاد البحريني

المقدمة

في بداية شهر يناير 2022، أطلقت جمعية الاقتصاديين البحرينية استبيانها الشهري حول الاقتصاد البحريني، بمشاركة الـ48 عضواً لمجلس خبراء الاقتصاد البحريني. وفي هذا الشهر، تناول الاستبيان موضوع العمالة الوافدة وسوق العمل البحريني.

السؤال الأول: الثقة التجارية

الإطار

وُجه السؤالين الأول والثاني التاليين للخبراء:

- **باستثناء التغيرات الموسمية، حسب رأيك، كيف ستكون الحركة الاقتصادية الإجمالية في مملكة البحرين خلال الستة أشهر القادمة: أعلى / ثابتة / أدنى؟**

- **قيّم مدى ثقتك في إجابتك، على مقياس من ١ إلى ٧**

ويأتي هذا السؤال في وقت النجاح المستمر في السيطرة على كوفد-19 وخلال فترة ارتفاع في أسعار النفط. وقد أطلقت الحكومة خطة تعافي اقتصادي للفترة ما بعد الجائحة.

النتائج

يعرض الشكل ١ النتائج. النتائج غير المرجحة تعكس الإجابات على السؤال الأول. بينما تمثل النتائج المرجحة الإجابات على السؤال الأول بعد تعديلها؛ لتعكس مدى ثقة المشارك.

- **الاستنتاج ١-أ:** بشكل عام، يُعد الخبراء محايدين حول مستوى النشاط الاقتصادي خلال الستة أشهر القادمة. يتوقع تقريباً 33% من الخبراء ارتفاعاً، بينما يتوقع 33% من الخبراء تراجعاً، وكذلك يتوقع حوالي 35% من الخبراء عدم وجود اي تغيير في الحركة الاقتصادية الإجمالية.

- **الاستنتاج ١-ب:** يبعد الخبراء للغاية عن الإجماع في تصورهم حول مستوى النشاط الاقتصادي في الستة أشهر القادمة.

- **الاستنتاج ١-ت:** لا يتأثر هذان الاستنتاجات بتعديل الإجابات لكي تعكس مدى ثقة المشاركين.

- **الاستنتاج ١-ث:** يُعد التفاؤل حول مستوى النشاط الاقتصادي في الشهر الراهن (0 على مقياس 1- إلى 1+) أدنى مما كان خلال الثلاثة أشهر الماضية (أكتوبر، 0.7؛ نوفمبر، 0.60؛ ديسمبر، 0.41؛ على مقياس 1- إلى 1+)، والتوجه هو سلبي.

الشكل (١): باستثناء التغيرات الموسمية، حسب رأيك، كيف ستكون الحركة الاقتصادية الإجمالية في مملكة البحرين خلال الستة أشهر القادمة:

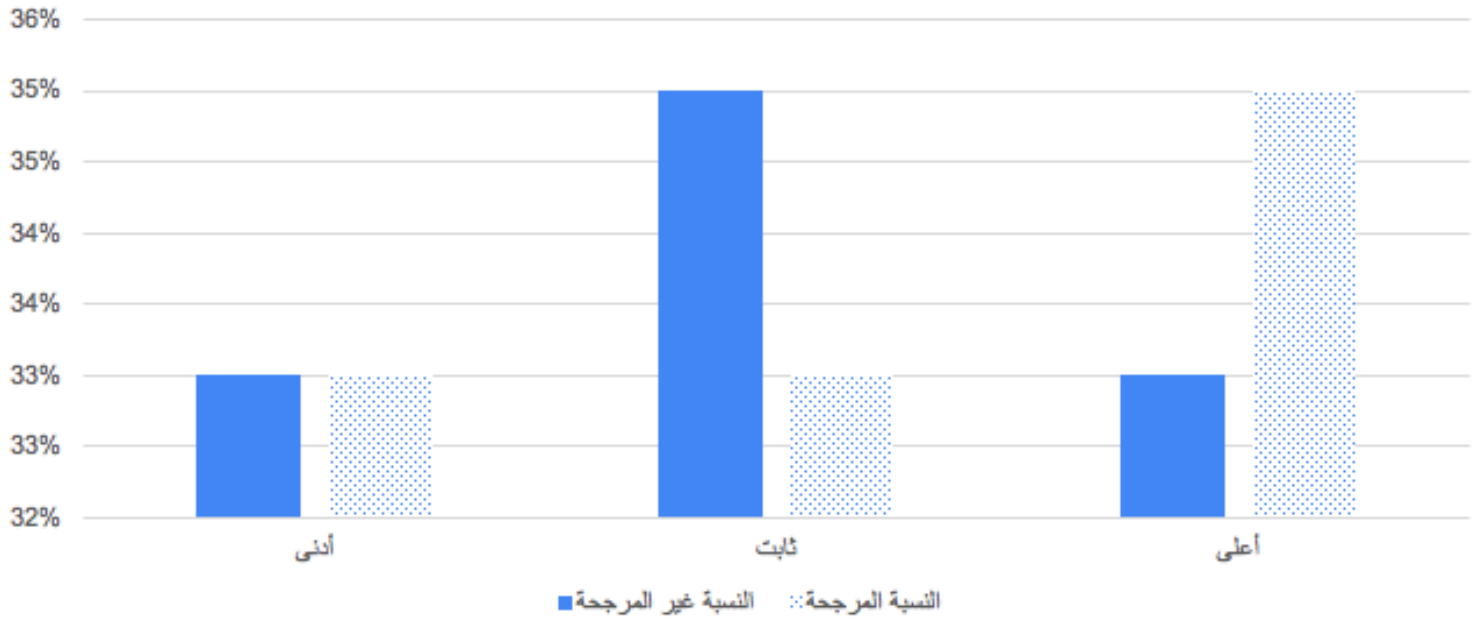

التفسير

في بداية شهر يناير 2022، ارتفع القلق حول أثر المتحور أوميكرون على الاقتصاد البحريني بشكل ملحوظ، مع الارتفاع الحاد في الحالات اليومية. وفي وقت إجراء الاستبيان، كان الخبراء منقسمين حول الأثر الاقتصادي للمتحور الجديد بسبب انعدام اليقين حول أثره الصحي.

السؤال الثاني: العمالة الوافدة

الإطار

يُعد خلق فرص العمل أولوية محورية لصناع القرار الاقتصاديين في مملكة البحرين، لا سيما في ظل الضرر الاقتصادي الذي سببته الجائحة. ويتصور العديد من عامة الناس أن إحدى الوسائل الأكثر كفاءة لخلق فرص عمل للبحرينيين هي تعقيد عملية توظيف الوافدين، الذين يمثلون حالياً حوالي 75% من القوة العاملة في مملكة البحرين. ومع ذلك، بما أن رواتب أغلبية الوافدين تقل بشكل ملحوظ عن رواتب البحرينيين، فقد لا يؤدي خفض عدد الوافدين إلى خلق فرص عمل للبحرينيين التي تحمل الرواتب التي يسعون إليها.

وطلب السؤال الثاني من المشاركين تحديد مدى موافقتهم للعبارة التالية:

- **إن رغبت الحكومة البحرينية في خلق فرص عمل للمواطنين البحرينيين مع رواتب تناسب احتياجات وتوقعات المواطنين البحرينيين، فإحدى الوسائل الفعّالة لتحقيق ذلك هي تصعيب عملية توظيف الوافدين عن طريق الرسوم والقيود.**

كما طُلب من المشاركين:

- **قيّم مدى ثقتك في إجابتك، على مقياس من ١ إلى ٧**

النتائج

يعرض الشكل ٢ النتائج. النتائج غير المرجحة تعكس الإجابات على السؤال الثاني. بينما تمثل النتائج المرجحة الإجابات على السؤال الثاني بعد تعديلها لكي تعكس مدى ثقة المشارك.

- **الاستنتاج ٢-أ:** بشكل عام، كان الخبراء منقسمين للغاية، إذ كان رد 41% من المشاركين "أوافق" أو "أوافق بشدة"، بينما كان رد 55% من المشاركين "أختلف" أو "أختلف بشدة"، وكان رد 4% "محتار".

- **الاستنتاج ٢-ب:** يبتعد الخبراء للغاية عن الإجماع في تصورهم حول هذا الموضوع.

الشكل (٢): هل تتفق مع العبارة التالية:

إن رغبت الحكومة البحرينية في خلق فرص عمل للمواطنين البحرينيين مع رواتب تناسب احتياجات وتوقعات المواطنين البحرينيين، فإحدى الوسائل الفعّالة لتحقيق ذلك هي تصعيب عملية توظيف الوافدين عن طريق الرسوم والقيود.

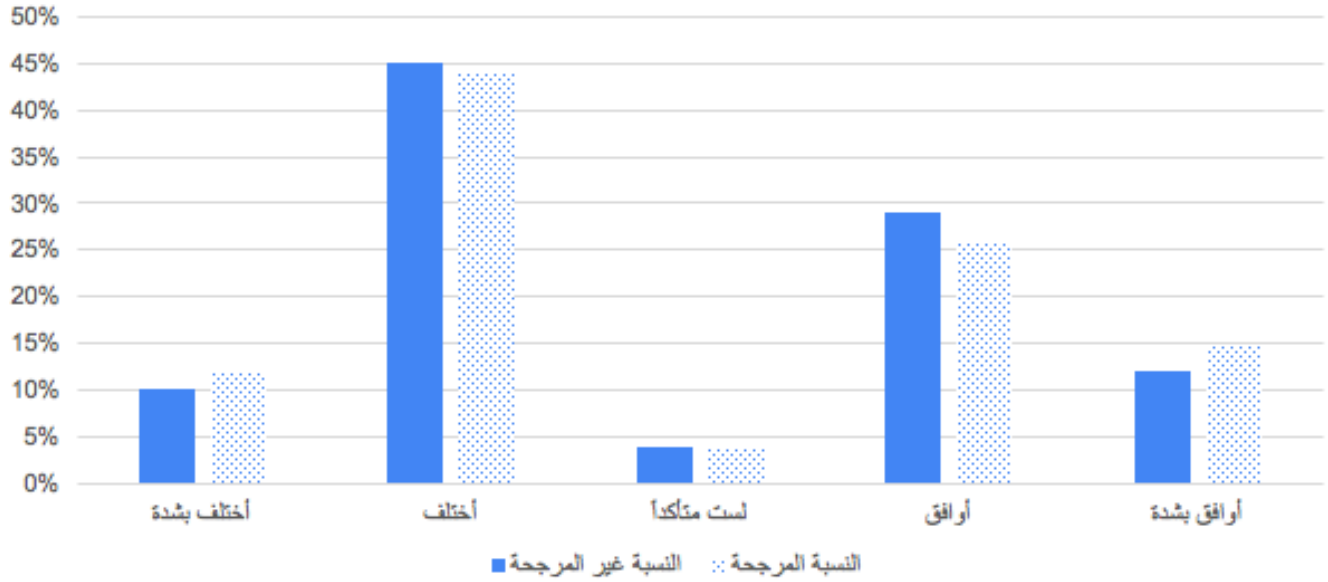

- **الاستنتاج ٢-ت:** تعديل الإجابات لكي تعكس مدى ثقة المشاركين لا يؤثر بشكل ملحوظ على النتائج.

التفسير

بشكل عام، هناك تباين كبير في آراء الخبراء حول كفاءة سياسة تصعيب توظيف الوافدين لخلق فرص عمل للبحرينيين برواتب جاذبة. ادعى بعض المؤيدين لهذه السياسة أن هناك حاجة لتنفيذ خطوات إضافية تكميلية. فعلى سبيل المثال، علق أحد الخبراء الذي وافق على العبارة:

"... ينبغي تسهيل قوانين العمل المتعلقة بتوظيف وتسريح البحرينيين ... لضمان خفض تكاليف العمل لدى البحرينيين ورفع التكاليف لدى الوافدين."

وعلق خبير آخر الذي وافق على العبارة:

"حث القطاع الخاص على الاستثمار في التكنولوجيا ... سيخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية وسيكون لذلك دور محوري في توظيف المواطنين وفي تعزيز مستوى المعيشة. المشاريع القائمة على الأيدي العاملة ذات مهارات متدنية تخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة محدودة التي هي غير جاذبة للمواطنين وليست مناسبة للاقتصاد."

وعلى عكس ذلك، أشار من اختلف مع العبارة إلى أن السياسة ستفشل وأن البدائل تُعد أفضل. فعلق أحد الخبراء:
"يُعد الحل الأمثل هو تدشين سياسات وبرامج تؤهل البحرينيين للوظائف ذات جودة رفيعة. ويشمل ذلك تعزيز مهارات القوة العاملة، والتأكد من أن النظام التعليمي يلبي احتياجات السوق."

كما علق خبير آخر:

"ليست المشكلة هي العمالة الوافدة ذوي الأجور المتدنية ولا أعتقد أن توفير هذه الفرص للبحرينيين ستغير المعادلة إذا كانت الأجور منخفضة. ولكن الوظائف ذات أجور عالية التي يشغلها العمالة الغربية تختلف جذرياً عن ذلك وتوفير مثل هذه الفرص للبحرينيين قد يكون له أثر ملحوظ."

وبالإضافة إلى ذلك، تمهيداً للتصريح الحكومي حول الإقامة الذهبية الذي صدر مؤخراً، قال أحد الخبراء:

"يوجد خيار ثالث، الذي تبنته سنغافورة ودول أخرى: منح الجنسية للوافدين أصحاب المهارات العالية."

خلاصة، بشكل عام، فيما يخص دور تصعيب عملية توظيف الوافدين في خلق فرص العمل المرغوب فيها للبحرينيين، الخبراء أما يختلفون مع هذا التصور، أو يتفقون بشروط، حيث أنهم يشعرون أنه ينبغي اتخاذ خطوات إضافية أيضاً.

اعداد:
د. عمر العبيدلي

شارك في الإعداد:
فاطمة البستكي

تواصل معنا

(973) 6690 7992
bahraineconomicsociety@gmail.com
www.bahraineconomists.com